المبحث الثاني

العلاقات المصرية – السوفيتية تموز ١٩٧١ – حزيران ١٩٧٢ :

لم تخلُ الشهور التي أعقبت توقيع المعاهدة المصرية – السوفيتية في ٢٧ أيار ١٩٧١، من خلافات واضحة بين الجانبين، فلم يمضِ شهران على توقيعها حتى حدثت (أزمة ثقة) جديدة بين القيادتين المصرية والسوفيتية، بسبب تطور الموقف الداخلي في السودان خلال الفترة ١٩-٢٢ تموز ١٩٧١ الذي نتج عنه اضطهاد لعناصر الحزب الشيوعي السوداني الذي قام في ١٩ تموز ١٩٧١ بانقلاب على القيادة السياسية في السودان، وقد أثبتت تلك التطورات وما نتج عنها من خلاف مصري – سوفيتي - بسبب الموقف المصري المؤيد للنظام السوداني، والتدخل المصري في الأحداث من خلال المساهمة العسكرية في قمع الانقلاب - ان معاهدة الصداقة والتعاون جاءت نتيجة ظروف طارئة ولم تكن ناتجة عن إيمان حقيقي بتطور العلاقة بين البلدين.

- احداث السودان ١٩-٢٢ تموز ١٩٧١ واثرها في العلاقات المصرية السوفيتية :

كان الانقلاب (الشيوعي) الذي قاده الرائد هاشم العطا، عضو مجلس قيادة الثورة السوداني السابق، في ١٩ تموز ١٩٧١، ضد نظام حكم الرئيس السوداني جعفر النميري، بمثابة المناسبة التي أظهرت خلافات واضحة بين الجانبين المصري – والسوفيتي، وزادت من توتر العلاقات المصرية – السوفيتية، فتلك الأحداث وما رافقها من تأييد مصري للنميري قدمت دليلاً عملياً للاتحاد السوفيتي عن طبيعة النوايا التي كانت القيادة المصرية تضمرها لهم، وللقوى المرتبطة بهم في المنطقة العربية.

كان الرئيس السوداني جعفر النميري يهدف إلى تأمين أقصى دعم سياسي ممكن لنفسه في الداخل، وقد أيده في أول الأمر معظم أعضاء الحزب الشيوعي السوداني، وعندما اصدر النميري قراراً بحظر جميع الأحزاب السياسية، وإنشاء اتحاداً اشتراكياً سودانياً واحداً، على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أسسه عبد الناصر، فأنه كان يأمل ان يمضي الحزب الشيوعي السوداني على طريق

الحزب الشيوعي المصري ويقوم بحل نفسه رسمياً، والاندماج في الاتحاد الاشتراكي السوداني، لكن الحزب الشيوعي السوداني كان رافضاً ان يقوم بذلك[١].

وفي ١٢شباط ١٩٧١ ألقى النميري خطاباً تميز بلهجته العنيفة ضد الشيوعيين[٢]. وفيما بعد تأزمت العلاقة بين السلطة الحاكمة في السودان والحزب الشيوعي السوداني، وشهد منتصف عام ١٩٧١، ذروة تلك الأزمة، ونتيجة لمعارضة قادة الحزب الشيوعي السوداني لخطط وتوجهات النميري للانضمام إلى اتحاد الجمهوريات العربية، والتحدي الواضح لسلطته، تعاملت القيادة السودانية بشدة مع الشيوعيين، وقامت في ٢٥ أيار ١٩٧١، باعتقال أبرز قيادات الحزب، كان من بينهم جميع أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني تقريباً، كما حلت النقابات العمالية التي كانت تستخدم لدعم سلطة الشيوعيين[٣]. وبدأ النميري يزيح الشيوعيين البارزين من مناصبهم في وزارة الداخلية والجيش وخلال شهر واحد تم تسريح حوالي ٦٠ شيوعياً[٤].

وأدى ذلك التوتر في العلاقات، إلى ان يقوم الجناح العسكري للحزب الشيوعي السوداني، بانقلاب على السلطة في ١٩ تموز ١٩٧١، وبعد استكمال تقدم القطاعات العسكرية الموالية للشيوعيين نحو العاصمة السودانية، واعتقال النميري وأعضاء مجلس وزراءه، تمكن الانقلابيون من إحكام سيطرتهم على مقاليد السلطة في البلاد[٥].

وقد تباينت مواقف الجانبين المصري والسوفيتي من ذلك الانقلاب، فبينما كان السوفيت يؤيدون ذلك الانقلاب، ويطلبون من الحكومة المصرية بإلحاح ان تعترف

---

(١) هيكل، حكاية العرب والسوفيت، ص١٧١.
(٢) دانكوس، المصدر السابق، ص١٤٥.
(٣) فريدمان، المصدر السابق، ص٨٧.
(٤) محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ط٢، دار النهار للنشر، (بيروت، ١٩٨٢)، ص٢٤٤.
(٥) للمزيد من التفاصيل ينظر: ذاكر محي الدين عبد الله، الانقلابات العسكرية في السودان ١٩٥٨-١٩٧١، (دارسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص-ص٢٤١-٢٦٠.

بالنظام الجديد[١]. كانت الحكومة المصرية لا تشعر بارتياح لتلك التطورات، وتسعى لعودة الأوضاع إلى سابق عهدها في السودان، وظهر ذلك الاتجاه واضحاً، من خلال دعمها للانقلاب المضاد في ٢٢ تموز ١٩٧١، الذي لعبت ج. ع. م وليبيا دوراً كبيراً في نجاحه وإعادة النميري للسلطة. إذ قامت ج. ع. م بدور بارز في إحباط محاولة انقلاب ١٩ تموز ١٩٧١ من خلال استخدامها السلاح الجوي وإرسال وحدات المظليين إلى السودان على عجل لانجاز تلك المهمة، وقد تمكن النميري بفضل تلك المساعدة العسكرية المصرية من استعادة سيطرته على الوضع الداخلي في السودان، ليبدأ بعدها سلسلة من الإجراءات القمعية العنيفة ضد الحزب الشيوعي السوداني[٢].

وقد فوجئ الاتحاد السوفيتي بموقف الحكومة المصرية، التي لم تكتف بالتدخل سراً لضرب الانقلاب الشيوعي في السودان، بل أعلنت عن ذلك في خطاب رسمي للرئيس المصري في ٢٣ تموز ١٩٧١، أعلن فيه ان اتحاد الجمهوريات العربية ولد قوياً وان أثار تلك القوة ظهرت في السودان، وان على أي دولة تحاول الاعتداء على دول الاتحاد ان تفكر كثيراً قبل ذلك[٣].

وأثبتت أحداث السودان للقيادة السوفيتية بأنها تتعامل مع نظام ذي توجهات قومية في ج. ع. م [٤]. وبعد استعادة النميري لسلطته في السودان، طلبت الحكومة السوفيتية من الرئيس المصري ان يستخدم صداقته مع القيادة السودانية لإنقاذ حياة الشفيع احمد الشيخ (زعيم نقابات العمال السودانية)، الذي حكم عليه بالإعدام، وعندما اخبر النميري، القيادة المصرية، بان ذلك الحكم قد نفذ فيه، امتدحه السادات، وطلب منه ان ينفذ حكم الإعدام كذلك في عبد الخالق محجوب، (زعيم الحزب الشيوعي السوداني) الذي نفذ حكم الإعدام به بالفعل. ويقال ان السوفيت كانوا على اطلاع بتلك التفاصيل[٥] مما أدى إلى توتر العلاقات بين الجانبين المصري والسوفيتي وانعدام

(١) مطر، روسيا الناصرية ومصر المصرية، ص٩٤.

(2) Glassman, Op. Cit., p.90.

(٣) حمروش، غروب يوليو، ص١٣٦.

(4) Hannes Adomeit "Soviet policy in the Middle East – problems of Analysis", Soviet studies Vol, 27, No. 2. Apr – 1975, p.298.

(٥) جمعة، المصدر السابق، ص٩٠؛ فرسكوباليدي، المصدر السابق، ص٥٦.

الثقة بينهما، ورداً على ذلك أجلت الحكومة السوفيتية الوفاء بالوعود التي قدمتها لـ ج.ع.م حول التسليح[١].

وبدا في تلك الفترة واضحاً ان المعاهدة المصرية – السوفيتية وكأنها أهملت تماماً، وبالنسبة للحكومة المصرية فان الوقت لم يكن مناسباً لقطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، إذ ان إعلان السادات في ٢٣ تموز ١٩٧١ بأن العام ١٩٧١ سيكون عام الحسم[٢]. جعله أمام التزام يحتم عليه استمرار وإدامة العلاقة مع السوفيت لتأمين حاجة الجيش المصري من الأسلحة التي تؤهله لخوض حرب جديدة مع (إسرائيل)، وقد حدث مراراً في السابق ان تدهورت العلاقات المصرية – السوفيتية، لكن حاجة القاهرة إلى الأسلحة كانت تفرض تقارباً مع الاتحاد السوفيتي[٣].

وعلى أية حال فان ما حدث في السودان لم يؤدي إلى قطيعة تامة في العلاقات المصرية السوفيتية، ولم يمنع ذلك من صدور بيان مشترك في ٣٠ تموز ١٩٧١، بين القيادة المصرية وشخصية سوفيتية مهمة، تمثلت بـ(بوريس بونامورييف)، (سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي)، الذي جاء إلى القاهرة في ٢٠ تموز ١٩٧١، لحضور الاحتفال بذكرى ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، وتبادل الآراء مع قادة الاتحاد الاشتراكي، في مجال تطوير الاتصالات الحزبية للفترة المقبلة وبصورة خاصة تبادل الوفود للتعرف على التجارب المختلفة للبلدين، والتعاون في مسألة إعداد الكوادر الحزبية[٤].

وقد تضمن البيان المصري – السوفيتي المشترك إدانة لموجة العداء للشيوعية وجاء فيه ((... ان العداء للشيوعية لا يخدم سوى الأوساط الاستعمارية والرجعية العالمية، ويهدف إلى إثارة الوقيعة في صفوف المناضلين الثوريين العرب الذين يخوضون نضالاً ضد الامبريالية))[٥].

---

(١) إسماعيل، المصدر السابق، ص١٨٢.

(2) David Hirst and Iran Beeson, Sadat, by faber and faber LTD, (London, 1981), p.123.

(٣) دانكوس، المصدر السابق، ص-ص١٤٦-١٤٧.

(٤) صحيفة النداء (صنعاء)، العدد ٣٨٢٠، ١٩٧١/٨/١.

(٥) "بيان مصري – سوفيتي مشترك بمناسبة زيارة وفد يمثل الحزب الشيوعي السوفيتي للجمهورية العربية المتحدة"، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، المصدر السابق، ص٦٥٨.

إن ذلك يدل على ان الاتحاد السوفيتي، كان يحرص على بناء علاقات قوية مع الحكومات الرسمية بغض النظر عن مواقفها الداخلية تجاه الأحزاب الشيوعية. مع ذلك شهدت تلك الفترة استياءً سوفيتياً من بعض الاجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية في الداخل آنذاك، ومن بينها وضع عدد من المواطنين المصريين المتعاطفين مع الشيوعية في السجن، وتأكيد السادات في الخطاب الذي ألقاه يوم ٨ آب ١٩٧١، أمام مندوبي النقابات العمالية المصرية، على الوحدة الوطنية في مواجهة الصراع الطبقي(١).

ومما زاد من حدة استياء الحكومة السوفيتية، هو إعطاء الحكومة المصرية قدراً كبيراً من الحرية للقطاع الخاص، وتصالحها مع عدد من كبار ملاك الأرض والرأسماليين المصريين، الذين كانت ممتلكاتهم قد صودرت في عهد عبد الناصر، وتشجيع المصريين على العودة إلى استثمار الأراضي وإقامة المنشآت، ولاجتذاب رأس المال الأجنبي، أنشأت الحكومة المصرية مصرفاً بالعملات الأجنبية لأغراض التنمية والتجارة الدولية(٢).

وخلال الأسبوع الأول من شهر أيلول ١٩٧١، تمكنت المخابرات المصرية من القبض على شبكة تجسس أمريكية، وقد تبين من خلال اعتراف افرادها بأن المعلومات التي حصلوا عليها، كانت من أفراد سوفيت، إذ تمكن مسؤول تلك الشبكة، وهو مصري الجنسية من أصول يونانية، من إقامة علاقة صداقة مع ثلاث من الضباط السوفيت، في قاعدة عسكرية سوفيتية مجاورة لمنزله. وفي تلك الأثناء أصدرت الحكومة المصرية تعليمات إلى سعد الدين الشاذلي، (رئيس الأركان العامة المصرية)، بأن يطلب من نظيره السوفيتي (شوارتزكوف)(٣)، ان يقوم بسحب

(١) نقلاً عن: فريدمان، المصدر السابق، ص٩٠.

(2) Malak Zaalouk , Power Class and Foreign Capital in Egypt , The rise of New Bourgeoisie (London, 1989), p.58;

اوليا نوفسكي، الاشتراكية والبلدان المتحررة، دار التقدم، (موسكو، ١٩٧٥)، ص٣٥٠.

(٣) هيكل، الطريق إلى رمضان، ص١٣٧.

الضباط السوفيت الثلاثة، ويصدر أمراً يمنع جميع الخبراء السوفيت المتواجدين في ج. ع. م من الكلام مع أي مصري، في أي موضوع خارج نطاق شؤون التدريب[١].

لكن بعد مشورة السفير السوفيتي في القاهرة، قررت الحكومة المصرية عدم تضخيم الموضوع، وإيقاف أمر إبعاد الضباط السوفيت، والاكتفاء بإبلاغ الحكومة السوفيتية بذلك، تاركة لها حرية التصرف في اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه الضباط الذين تسببوا في تسرب تلك المعلومات، وقد قامت الحكومة السوفيتية بترحيل أولئك الضباط واتخاذ إجراءات أمن مشددة تمنع تكرار مثل ذلك الحادث مستقبلاً[٢]. وخلال تلك المرحلة لم تثمر جهود الوساطة الدولية في الوصول إلى حل للصراع العربي-(الاسرائيلي)، وإزاء التعنت (الإسرائيلي) واللامبالاة الأمريكية، بدأت الحكومة المصرية تعيد حساباتها مرة أخرى، واتضح لها عدم إمكانية إحراز أي تقدم ملموس على طريق التسوية السلمية، وان الأمر يقتضي القيام بتحرك عسكري لتحريك القضية سياسياً. غير ان مثل ذلك التحرك في ظل تدهور العلاقات المصرية – السوفيتية، كان أشبه ما يكون بمغامرة غير محسوبة، في الوقت الذي بدأ فيه السوفيت يتلكئون في إمداد ج. ع. م بالسلاح، لذا قرر السادات القيام بزيارة للاتحاد السوفيتي خلال شهر تشرين الأول ١٩٧١، لتخفيف حدة التوتر في العلاقات بين البلدين، ولحث الحكومة السوفيتية على الإسراع بتسليم مصر ما تحتاجه من السلاح الهجومي المتطور قبل نهاية عام ١٩٧١[٣].

- زيارة الرئيس المصري انور السادات للاتحاد السوفيتي:

بناءً على دعوة رسمية من الحكومة السوفيتية، قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفيتي خلال الفترة ١١-١٢ تشرين الأول ١٩٧١، وبعد استقباله من قبل القيادة السوفيتية، بحث الجانبان أوجه التعاون بين

(١) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر، منشورات مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر (باريس، ١٩٨٠)، ص-ص١٥٢-١٥٣.
(٢) فينوغرادوف، المصدر السابق، ص٥٨؛ الشاذلي، المصدر السابق، ص١٥٣.
(٣) ممدوح منصور، الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط، ص٤٠٣.

البلدين في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والفنية كما تم تبادل الآراء حول (قضية الشرق الأوسط) والقضايا الدولية التي تهم الجانبين[١].

ومنذ البداية أراد السادات ان يزيل أية شكوك سوفيتية تخص الوضع الداخلي في مصر، مؤكداً على ان ما حدث في أيار ١٩٧١، لا يعني تغييراً في علاقة مصر مع الاتحاد السوفيتي، أو تعديلاً في مسارها الاشتراكي، وانه على الرغم من وجود قوى يمينية في الجبهة الداخلية، إلا انه لا يقيم لها وزناً، طالما كان تأييد السوفيت لمصر كاملاً في المعركة[٢]. وبالمقابل أعلنت القيادة السوفيتية للسادات نفيها أي علاقة لها بالشخصيات المصرية، التي تم إقصاؤها من مناصبها في أيار ١٩٧١، وأكدت انها استقبلتهم كممثلين للقيادة المصرية. كما نبَّه الجانب السوفيتي القيادة المصرية من مخاطر التحرك الأمريكي ضد الجبهة الداخلية المصرية[٣].

وأثناء المباحثات أشار السادات إلى ان القيادة المصرية تولي أهمية كبيرة لتطوير الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي في جميع المجالات وهي ترى في ذلك عاملاً مهما لتعزيز دور مصر في النضال ضد (الامبريالية) و (الصهيونية) ومن اجل تطور البلاد في طريق التقدم الاجتماعي[٤]. وقد أدرجت تلك الإشارة ضمن النتائج المهمة للزيارة حسب وصف الصحافة السوفيتية[٥].

أثناء تلك الزيارة أبلغ السادات، القيادة السوفيتية، انه بات من الضروري امام تعنت (إسرائيل) وعدم استطاعة الولايات المتحدة الضغط عليها للاستجابة إلى سعي مصر نحو الحل السلمي، تحريك القضية سياسياً عن طريق عمل عسكري محدود،

---

(١) "بيان مصري – سوفيتي مشترك بمناسبة زيارة الرئيس أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية للاتحاد السوفيتي، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، المصدر السابق، ص٨٠٢.

(2) The Policy of the Soviet Union in the Arab world: A short collection of foreign policy , Document progress publisher, (Moscow, 1975), p.177.

(٣) إسماعيل، المصدر السابق، ص١٨٨.

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٥) صحيفة ازفستيا، العدد ٢٤٥، ١٩٧١/١٠/١٦؛ نشرة وكالة (نوفوستي) الصحافية، العدد، ١٦٣٩، ١٩٧١/١٠/١٩، ص١.

وانه لذلك يطلب من الاتحاد السوفيتي ضرورة تسليح مصر بما يجعلها متساوية مع (إسرائيل) عسكرياً[١].

تم خلال تلك الزيارة تجاوز الخلافات بين الجانبين، وساهمت المباحثات المشتركة في تنقية أجواء العلاقات المصرية – السوفيتية من التوتر الذي كان يشوبها، وتمكن الجانبان من تحقيق اتفاق جديد حول صادرات الأسلحة السوفيتية إلى مصر، وتعهدت الحكومة السوفيتية بوضعه في حيز التنفيذ قبل نهاية عام ١٩٧١[٢].

وأقرت الحكومة السوفيتية صفقة سلاح مصرية – سوفيتية بقيمة ٢٨٨ مليون دولار، تشمل طائرات تي – يو ٢٢، وما يقارب المئة طائرة من طراز ميج ٢١ وسيخوي ٧، فضلاً عن سرب طائرات نوع ميج ٢٣ تقرر ان تصل مصر خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٢[٣]. وكتيبة مدفعية عيار ١٨٠ ملم، يصل مداها إلى ٤٢ كيلومتر، فضلاً عن مدافع هاون عيار ٢٤٠ ملم[٤]. وكان المفروض ان تشمل تلك الإمدادات العسكرية السوفيتية عددا من طائرات الميج ٢٥، والمقاتلات الاعتراضية، فضلاً عن مجموعات إضافية من صواريخ أرض-أرض[٥].

إلا ان الجانب السوفيتي ما طل في إمداد مصر بتلك الصفقة، لأسباب، منها قيام الحرب الهندية – الباكستانية في كانون الأول ١٩٧١، التي أدت إلى وقوف الاتحاد السوفيتي في ذلك الصراع إلى جانب الهند، بينما كانت الولايات المتحدة تساند باكستان[٦].

---

(١) شفيق مقار، قتل مصر من عبد الناصر إلى السادات، دار رياض الريس للنشر، (بيروت، ١٩٨٩)، ص٢٠٥.

(2) Glassman, Op. Cit, p.91.

(3) Foreign Relations of the United State 1969-1976, volume XIV, Soviet Union, October 1971- May 1972, Document, (5).

(٤) قتيبة عبد الله عباس البدري، مصر وإسرائيل بين المواجهة والسلام ١٩٦٧-١٩٧٨، رسالة ماجستير، المعهد العالي لدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد ٢٠٠٦، ص١٧٤.

(5) Glassman, Op. Cit, p. 91.

(٦) محمد نعمان جلال، العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٩٨)، ص٥٣. من الأمور التي كانت تثير ضغينة الجانب المصري، ان السوفيت استخدموا مصر محطة في عملية نقل المعدات العسكرية السوفيتية إلى الهند، فضلاً عن

وهكذا لم يرغب السوفيت في تصعيد حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط في ظل توتر العلاقات بينهم وبين الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهندي[١].

ويظهر ان هناك أولويات في سياسة تصدير الأسلحة السوفيتية تقضي تقديم احتياجات الدول التي تخوض حرب بالفعل على الدول التي تنوي أو تستعد للقيام بحرب، كما ان السوفيت لم يكونوا راغبين في تصعيد حدة سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما في ظل التأكيدات القوية التي حصلت عليها (إسرائيل)، والتي تعهدت الولايات المتحدة بمقتضاها بمضاعفة الدعم العسكري الذي تحصل عليه (إسرائيل) في حال تعرضها لهجوم عسكري من جانب مصر[٢].

وإزاء ذلك التباطؤ السوفيتي، واقتراب نهاية عام ١٩٧١ دون حسم بدأ الرئيس المصري يشعر بالقلق على مكانته زعيماً لمصر، فأخطر الحكومة السوفيتية بأنه ينوي القيام بزيارة للاتحاد السوفيتي، خلال شهر كانون الأول ١٩٧١، إلا ان الحكومة السوفيتية ردت بعدم إمكانية إتمام تلك الزيارة قبل حلول شهر شباط ١٩٧٢، وقد أثار ذلك الرد استياء السادات، نظرا للموقف المحرج، الذي وضعه فيه السوفيت، الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة في قراراته[٣].

استخدام السوفيت للأراضي والمطارات المصرية في عملية النقل تلك، فان الشعب المصري لم يكن راضٍ على المساعدات السوفيتية الموجهة ضد دولة إسلامية مثل باكستان. فريدمان، المصدر السابق، ص١٠٤.، وكانت للقيادة المصرية اعتراضات على تلك السياسة السوفيتية كان من ضمنها ان هدف الهند كان أساساً التوسع الاقليمي، في حين كان هدف مصر اكثر مشروعية وهو استعادة ارضها المحتلة، ينظر: عبد المنعم سعيد "التغير في السياسة الخارجية بعد الهزيمة"، في كتاب: حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة، (تحرير) لطفي الخولي، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، ١٩٩٧)، ص١٦٧.

(1) Glassman, Op. Cit, p.92.

(٢) مقلد، المصدر السابق، ص٣٤٠.

(٣) كان الرئيس المصري يعتقد آنذاك، انه من المفروض بعد الزيارة التي قام بها للاتحاد السوفيتي في تشرين الأول ١٩٧١ ان يأتي احد القادة السوفيت إلى مصر، لا ان يذهب هو إليهم، أمينة سعيد "أسرار جديدة يذيعها الرئيس لأول مرة" مجلة الهلال (القاهرة) العدد (٣) المجلد (٣)، تشرين الأول ١٩٧٦، ص٢٣.

وفي تلك الظروف الحرجة أجرى الرئيس المصري تعديلات وزارية واسعة النطاق فقام بتعيين محمود فوزي نائباً له، وكلف عزيز صدقي(*) بتشكيل الوزارة في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٢(١). وجاء اختيار صدقي بوصفه الأقدر على إعداد الدولة للحرب إذا توجب ذلك، كما انه كان وزيراً للصناعة وكانت لديه علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي، وفي ذلك شيء من حسن النوايا تجاه السوفيت في مرحلة تتطلب تعاوناً أوثق بين الجانبين(٢). كما تم تعيين سيد مرعي(*) أمينا عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي، ومراد غالب وزيراً للخارجية خلفاً لمحمود رياض، وقد جاء تولي مراد غالب لوزارة الخارجية في مرحلة تقتضي تعاوناً مع السوفيت ودعماً للثقة المتبادلة بين مصر والاتحاد السوفيتي وكان غالب الذي قضى أكثر من عشر سنوات سفيراً لمصر في الاتحاد السوفيتي خير من يعهد به لتلك المهمة(٣).

وأضطر السادات إلى ان يذهب إلى موسكو في ظروف نفسية سيئة، ففضلاً عن تزايد الدعم الأمريكي لـ (إسرائيل)، وعدم وصول الأسلحة السوفيتية لمصر كان

(*) سياسي مصري، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، يعد من أوائل خبراء التخطيط في الوطن العربي، عين وزيراً للصناعة ١٩٥٦-١٩٦٣، ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للصناعة والثروة المعدنية ١٩٦٤-١٩٦٥، ثم أعيد تعيينه وزيراً للصناعة والثروة المعدنية ١٩٦٨-١٩٧١، ونائباً لرئيس الوزراء (١٩٧١-١٩٧٢)، ورئيساً للوزراء (١٩٧٢-١٩٧٣) توفي في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٨، عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، موسوعة السياسة، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د. ت)، ص١٠٦.

(١) للتفاصيل ينظر: محمد الجوادي، التشكيلات الوزارية في عهد الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص-ص٨١-٨٢.

(2) Water bury, Op. Cit., p.21;
محمد الطويل، وزارة أكتوبر، دار ثابت للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٩٠)، ص٩٢.

(*) سياسي مصري ولد في ٢٦ آب ١٩١٣، تخرج مهندساً من كلية الزراعة في جامعة القاهرة عام ١٩٣٧، برز أسمه على أثر صدور قوانين الاصلاح الزراعي في خمسينيات القرن العشرين، وأصبح وزيراً للاصلاح الزراعي ١٩٥٧-١٩٥٨، وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي ١٩٥٨-١٩٦١، فنائباً لرئيس مجلس الأمة ١٩٦٤، أصبح عام ١٩٧٢ الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي، فمساعداً للرئيس السادات (١٩٧٣-١٩٧٥)، فرئيساً لمجلس الشعب (١٩٧٥-١٩٧٨) كان يعتبر من أهم رجال النظام القائم في مصر حتى عام ١٩٨١. ينظر: محمد الجوادي، سيد مرعي –شريك وشاهد على عصر اللبرالية والثورة والانفتاح في مصر المعاصرة (١٩٤٤-١٩٨١)، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص١٩ وما بعدها.

(٣) صحيفة المصري اليوم (القاهرة) العدد ١٢٨٤، ٢٠٠٧/١٢/١٩.

الوضع الداخلي في مصر لا يسمح بالتأجيل[١]. وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٧٢ ألقى الرئيس المصري خطاباً حاول فيه ان يرد على التساؤلات التي شاعت حين انتهى عام ١٩٧١ دون ابتداء الحرب[٢]. وقد أثار الخطاب استياء طلبة الجامعات المصرية، الذين عقدوا اجتماعاً في كلية الهندسة، هاجموا فيه خطاب السادات وتظاهروا معبرين عن رفضهم لكل الإجراءات التي وصفوها بـ (الاستسلامية)، كفتح قناة السويس للملاحة، والمفاوضات مع الولايات المتحدة، وقد ساد ذلك الجو في أغلب الجامعات المصرية[٣].

- زيارة السادات للاتحاد السوفيتي شباط ١٩٧٢:

خلال الفترة ٢-٤ شباط ١٩٧٢، قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة للاتحاد السوفيتي، وأجرى مباحثات مع القادة السوفيت، كان لأزمة الشرق الأوسط النصيب الأكبر فيها، وأكد الجانبان على ضرورة التركيز على العمل السياسي المشترك للوصول إلى حل لتلك الأزمة، إلا ان القيادة المصرية رجحت فكرة القيام بعمل عسكري محدود، يمكن من خلاله تحقيق نجاحات على المستوى السياسي، ثم طرحت القيادة المصرية احتياجات العمل العسكري المحدود، متمثلة بطائرات مقاتلة للردع يمكنها الوصول إلى العمق (الإسرائيلي)، ودبابات حديثة من طراز (ت ٦٢)، وإعادة تقييم جهاز الحرب الالكترونية من جديد، ثم أكدت القيادة المصرية انها لا تريد مواجهة سوفيتية – أمريكية، كما انها لا تريد إشراك الجنود السوفيت في الحرب[٤].

وفي تلك الزيارة تحدث الرئيس المصري مع القيادة السوفيتية بصراحة، ونقل لها عدم رضا الطيارين المصريين عن الطائرة السوفيتية تي يو ١٦، وصرح

(١) موسى صبري، السادات الحقيقة والأسطورة، المكتب المصري الحديث، (القاهرة، ١٩٨٥)، ص٣٣٥.
(٢) ينظر: (حديث السادات في ١٩٧٢/١/١٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢ المجلد ٨، (بيروت، ١٩٧٥)، ص-ص١٩-٢٥.
(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: الانتفاضة الطلابية في مصر، (كانون الثاني ١٩٧٢) سلسلة وثائق، ط١، دار ابن خلدون للطباعة، (بيروت، ١٩٧٢)، ص١٥ وما بعدها.
(٤) للمزيد من التفاصيل حول طبيعة المباحثات المصرية – السوفيتية خلال تلك الزيارة، ينظر: مطر، روسيا الناصرية ومصر المصرية، ص-ص١٠٣-١١١.

باستعداد المملكة العربية السعودية، والكويت لتزويد مصر بالطائرات المقاتلة البريطانية، والدبابات الفرنسية المزودة بأشعة الليزر، كما صارح القيادة السوفيتية بأن علاقات الضباط المصريين بالمستشارين السوفيت، ليست جيدة نتيجة لطول فترة الاستعداد، وطالب باحتياجات مصرية لبعض الذخائر(١).

إلا ان القيادة السوفيتية طلبت من الرئيس المصري عدم التسرع في تنفيذ أية خطط أو تدابير عسكرية ضد (إسرائيل)، قبل حلول شهر أيار ١٩٧٢ على أساس ان الحل العسكري يتطلب اعداداً وتجهيزاً جيداً لضمان فاعليته في تحقيق أهدافه. ويبدو ان في ذلك إشارة إلى ان السوفيت لم يوافقوا على القيام بأي عمل عسكري قبل انعقاد قمة موسكو في أيار ١٩٧٢، المقرر ان تلتقي فيها القيادتان السوفيتية والأمريكية. وان أي تحرك عسكري مصري خلال تلك الفترة قد يؤدي إلى تعثر الجهود المبذولة نحو الوفاق الدولي المرتقب(٢). وبذلك لم تستجب القيادة السوفيتية لمطالب السادات، وكان رأيهم ان يستمر النضال السياسي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، وان تستأنف الأمم المتحدة اتصالاتها مع الأطراف المعنية، كان ذلك أبرز ما تضمنه البياني الختامي المصري – السوفيتي الذي صدر في أعقاب تلك الزيارة(٣).

وخلال الفترة (١٨-٢١ شباط ١٩٧٢)، قام اندريه غريشكو (وزير الدفاع السوفيتي) بزيارة رسمية لمصر، بناءاً على دعوة رسمية وجهت له من الحكومة المصرية، وقام غريشكو خلال تواجده في مصر، بزيارة بعض الوحدات العسكرية المصرية للوقوف على مستوى التدريب والمهارة القتالية للقوات المسلحة المصرية(٤).

وخلال شهري آذار ونيسان ١٩٧٢، اشتدت حملة المعاداة للسوفيت في مصر، بسبب تباطؤ وصول الأسلحة السوفيتية، وشملت الأوساط العسكرية والمدنية. ففي

---

(١) إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(2) Glassman, Op. Cit, p.93.

(٣) "بيان مصري – سوفيتي مشترك بمناسبة زيارة الرئيس أنو السادات للاتحاد السوفيتي" الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر السابق، ص٤٨.

(٤) "بيان مصري – سوفيتي مشترك بمناسبة زيارة المارشال اندريه غريتشكو، (وزير الدفاع السوفيتي)، لجمهورية مصر العربية"، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر السابق، ص٧٢.

أواسط آذار ١٩٧٢، وبعد ان اشترط الجانب السوفيتي ان يتم تسديد ثمن الصفقات العسكرية بالعملة الصعبة، طالب الفريق أول محمد أحمد صادق[*] (وزير الحربية المصري) بطرد الخبراء السوفيت المتواجدين في مصر واستغلال نفقاتهم في تسديد ثمن المعدات العسكرية التي تم التعاقد عليها[١].

ومع مطلع نيسان ١٩٧٢ ظهرت في مصر حملة موجهة ضد الاتحاد السوفيتي، تقودها مجموعة من الشخصيات المصرية، التي لم تكتفِ بالتذمر من طبيعة العلاقات المصرية – السوفيتية، وانما ذهبت إلى حد توجيه مذكرة إلى السادات في ٤ نيسان ١٩٧٢، جاء فيها ((... آن الأوان من ثم لمراجعة سياسة الإسراف في الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، ان تلك السياسة لم تحقق بعد (٥) سنين من الهزيمة، تحرير الأرض، وردع العدوان، واسترداد الحق))[٢].

ومع اقتراب حلول موعد انعقاد قمة موسكو، بدأ السوفيت في التمهيد لدعم موقفهم التفاوضي خلال تلك القمة حيث وجهوا دعوة للرئيس المصري لزيارة موسكو خلال شهر نيسان ١٩٧٢، بهدف اثبات الولاء المصري للاتحاد السوفيتي، في

(*) عسكري مصري ولد عام ١٩١٦، تخرج من الكلية الحربية المصرية عام ١٩٣٩، تم تعيينه رئيساً لمكتب المخابرات المصرية في ألمانيا الغربية (١٩٦٢-١٩٦٤)، بعد عودته من ألمانيا ثم تعيينه كبيراً للمعلمين في الكلية الحربية المصرية، ثم مديراً للمخابرات الحربية، في ١١ حزيران ١٩٦٦. في أيلول ١٩٦٩ أصبح رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية، وتمت ترقيته من رتبة لواء إلى فريق، في ١٥ مايو ١٩٧١، أصبح وزيراً للحربية ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للإنتاج الحربي، تمت إقالته في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٢. ينظر: "مذكرات الفريق أول محمد صادق" متاحة على الموقع الالكتروني لساحات الطيران العربية على الرابط:

http://www.4flying.com.showthread.php?p=714209

(١) هناك من يقرن تشدد الفريق محمد صادق، تجاه السوفيت بعامل نفسي يرتبط بالعام الذي أمضاه صادق في موسكو لغرض الدراسة وهو عام ١٩٥٨، الذي شهدت فيه العلاقات المصرية – السوفيتية مرحلة من البرود. إسماعيل، المصدر السابق، ص-ص٢٠٦-٢١٢.

(٢) ينظر: "مذكرة إلى السادات تحذر من روسيا وتطالب بجبهة وطنية" ملحق رقم (٤)، وقد ندد السادات في خطاب له في ١٤ أيار ١٩٧٢ بالمذكرة وعلق على ما جاء فيها قائلاً ((ان علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي ليست مجال للصيد في الماء العكر))، ووصف موقعيها بأنهم يبحثون عن دور سياسي جديد من خلال المزايدة على مواقف الحكومة المصرية. ينظر: "خطاب الرئيس أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية، أمام مجلس الشعب حول أزمة الشرق الأوسط والعلاقات بالاتحاد السوفيتي". الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر السابق، ص٢٧٠.

فترة كان السوفيت فيها بحاجة إلى ان يظهروا للولايات المتحدة دلائل قوة موقفهم في الشرق الأوسط[١].

- زيارة السادات للاتحاد السوفيتي نيسان ١٩٧٢:

بناءً على دعوة القيادة السياسية في الاتحاد السوفيتي قام الرئيس المصري خلال الفترة ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٧٢، بزيارة للاتحاد السوفيتي، إلا انه لم يستقبل بالمستوى المطلوب خلافاً لما سبق من زيارات قام بها إلى موسكو، فلم يحضر لاستقباله لا برجنيف ولا بودغورني، وناب عنهما كوسيجين، وقد تضايق السادات من ذلك ولاسيما ان غياب برجنيف، سيفسح المجال للتفسيرات والاجتهادات التي لا تخدم نتائج تلك الزيارة[٢].

خلال تلك الزيارة اقترح السادات على الحكومة السوفيتية ان لا تعقد اتفاقاً مع الرئيس الأمريكي يكون من شأنه تقييد عملية شحن الأسلحة السوفيتية لمصر – والتي تم التعاقد عليها- قبل ان تتم إزالة أثار حرب عام ١٩٦٧، وكذلك ان لا توافق على السماح باستمرار ما عرف في حينه بـ (حالة اللاسلم واللاحرب)، وان لا تقبل الدخول طرفاً في مفاوضات مع الولايات المتحدة حول الحدود العربية – (الإسرائيلية)، ما دامت (إسرائيل) مستمرة في احتلالها للأراضي العربية، وترفض الرجوع إلى حدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧[٣].

ويتضح من خلال الاطلاع على البيان الختامي المشترك، ان الرئيس المصري، نجح في تلك الزيارة في الحصول على موقف سوفيتي جديد، يتمثل في العبارة التي احتواها ذلك البيان والتي نصت على: ((... في ظل هذه الظروف فان الدول العربية التي تعرضت للعدوان لها كل الحق في استخدام مختلف الوسائل لاسترداد الأراضي العربية التي اغتصبتها إسرائيل))[٤].

---

(١) ممدوح منصور، التنافس الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط، ص٤٠٦.
(٢) مطر، روسيا الناصرية ومصر المصرية،ص١١٤.
(٣) مقلد، المصدر السابق، ص٣٤١؛ صحيفة النهار (بيروت)، العدد ١١٤٧١، ١٩٧٢/٧/١٩.
(٤) "بيان مصري سوفيتي مشترك بمناسبة زيارة الرئيس أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية، للاتحاد السوفيتي"، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر السابق، ص٢٥٠.

وحتى تلك الزيارة لم تكن البيانات المصرية – السوفيتية المشتركة، تتضمن مثل تلك الفقرة التي وردت في البيان الختامي لهذه الزيارة، وهناك من يرى في تلك العبارة مكسباً جديداً للحكومة المصرية، وتغييراً ايجابياً في الموقف السوفيتي تجاه القضية العربية[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى ان الصيغة السوفيتية لتلك الفقرة كانت مختلفة عن الصيغة المصرية، فبدلاً من عبارة (مختلف الوسائل) التي وردت في الصيغة المصرية اعتمدت الصيغة السوفيتية عبارة (وسائل أخرى)[٢]. ومن وجهة نظر مصرية فان الصيغة المصرية كانت اكثر وضوحاً وتحديداً من الصيغة السوفيتية إلا ان الدبلوماسية السوفيتية في صياغة تلك الفقرة لا تقلل من أهميتها[٣].

وعلى الرغم من محاولة الصحافة السوفيتية إحاطة تلك الزيارة بطابع الود والثقة المتبادلة، واعتبارها خطوة لترسيخ الأواصر المتينة للصداقة[٤]. فإن هناك من يشير إلى ان الحكومة السوفيتية امتنعت عن إعطاء مصر أسلحة هجومية متمثلة بـ (طائرات ميج ٢٣) وصواريخ أرض – أرض ذات المدى المتوسط، الأمر الذي دفع بالسادات إلى قطع زيارته للاتحاد السوفيتي والعودة إلى مصر[٥].

وفي ١ أيار ١٩٧٢ ألقى السادات خطاباً أكد فيه على ان الاهتمام المصري بالدعم السوفيتي لا يعني التقليل من قيمة الاعتماد على النفس، وان مصر هي التي ستقاتل وليس الاتحاد السوفيتي[٦].

ولم تخلُ تلك الفترة من احتكاك يلفت النظر بين الخبراء السوفيت والقيادة العسكرية المصرية. ففي ٨ أيار ١٩٧٢ أجرى رجال (الكمارك) المصرية تفتيش

---

(١) صحيفة النهار (بيروت)، العدد ١١٣٩٣، ١٩٧٢/٥/١.
(٢) ينظر: الصيغة السوفيتية في ترجمة: البيان السوفيتي – المصري، نشرة وكالة (نوفوستي) الصحافية، العدد ١٧٨٥، ١٩٧٢/٥/٣. ص٢.
(٣) صحيفة الأهرام، العدد ٣١١٨٧، ١٩٧٢/٤/٣٠.
(٤) صحيفة البرافدا، العدد ١٢٢، ١٩٧٢/٥/١.
(٥) علي أكبر ولايتي، إيران وتطورات القضية الفلسطينية، دراسة في وثائق الخارجية الإيرانية (١٨٩٧-١٩٧٩)، ط١، دار الهادي، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص٣٧٥.
(٦) أنيس منصور، من أوراق السادات، ص١٩٤؛
Foreign Relations of the United State 1969-1976. Volume XIV, Soviet Union, October 1971 may 1972, Document (231).

لأمتعة عدد من الخبراء السوفيت في مطار القاهرة، وهم في طريق عودتهم إلى بلادهم، وكان الغرض من ذلك الإجراء، هو التأكد من كونهم لا يحملون معهم سلعاً ذهبية، مخالفين بذلك قانون البلاد، وفي أثر ذلك الإجراء تأخر سفرهم إلى ما بعد ظهر يوم ٨ أيار، حتى أمرت الحكومة المصرية بسفرهم[١]. ولم يتبين خلال ذلك الحادث ما يؤكد شائعات (تهريب) الذهب من مصر، ويقال ان الخبراء لم يكونوا يحملون ما يزيد عن الهدايا التي يحملها أي سائح لعائلته، وهناك من يرى ان الفريق محمد صادق (وزير الحربية المصرية) هو من كان وراء ذلك الإجراء الذي أراد من ورائه ان يؤكد – قبيل وصول وزير الدفاع السوفيتي، المقرر وصوله في ١٤ أيار ١٩٧٢، بأن مشكلة الخبراء لا زالت موجودة[٢].

وقبيل قمة موسكو لمقرر انعقادها في أواخر أيار ١٩٧٢، قام الاتحاد السوفيتي باستعراض جديد لنفوذه في مصر حيث وصل إلى القاهرة في ١٤ أيار ١٩٧٢، المارشال اندريه غريشكو (وزير الدفاع السوفيتي)، الذي كان قد سبقه إليها أربع طائرات سوفيتية من طراز سوخوي ١٧، سبق وان وافق السوفيت على إمداد مصر بها في اتفاق نيسان ١٩٧٢، وقد شاركت تلك الطائرات في عرض جوي، أعقبه إصدار بيان مصري رسمي أشار إلى ((ان مصر قد حصلت على قاذفات سوفيتية بعيدة المدى، وان القوات الجوية المصرية، قد تخطت مرحلة القدرات الدفاعية إلى مرحلة تنمية القدرات الهجومية))[٣].

كما تباحث وزير الدفاع السوفيتي أثناء تلك الزيارة مع المسؤولين المصريين حول أوضاع التسهيلات البحرية للأسطول السوفيتي في الموانئ المصرية[٤].

---

(١) إسماعيل، المصدر السابق، ص٢١٢؛ الشاذلي، المصدر السابق، ص-ص١٠٥-١٠٦.

(٢) إسماعيل، المصدر السابق، ص٢١٢. بينما هناك من يرى بأن كميات كبيرة من الذهب وجدت لدى الخبراء السوفيت أثناء عملية تفتيشهم، إلا ان ظروف العلاقات في ذلك الوقت كانت تفرض معاملة الخبراء السوفيت بشيء من التساهل. محمد الحيوان، قصة الديون السوفيتية على مصر، مطابع الاوفست بشركة الإعلانات الشرقية، (القاهرة، د. ت)، ص٨٥.

(٣) هناك إشارة إلى انه لم يصل إلى مصر أي شيء من تلك الأسلحة، واذما كانت مناورة إعلامية، حاولت القيادة المصرية فيها دعم الموقف السوفيتي قبيل قمة موسكو، ينظر: أنيس منصور، من أوراق السادات، ص١٩٨.

(٤) صحيفة الفيغارو (باريس)، ١٩٧٢/٥/١٦، ترجمة: دار البعث، دمشق، رقم الرمز ١/٢/١١/٦/١، في ١٩٧٢/٥/١٦.

ومن الجائز ان السوفيت أرادوا من وراء ذلك إقناع الولايات المتحدة بان العلاقات المصرية – السوفيتية، تسير نحو التحسن، في محاولة لإخفاء الخلافات التي أخذت تتصاعد في تلك المرحلة.

كانت تلك المصالحة الظاهرية بين مصر والاتحاد السوفيتي تخفي وراءها توتراً في العلاقات، ربما يكون سببه خوف السادات من اتجاه الاتحاد السوفيتي إلى تقديم مصالحه في سياق علاقات الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على التزاماته تجاه مصر، ولم تفلح التأكيدات التي قدمها القادة السوفيت للرئيس المصري في تخفيف حدة ذلك التوتر، وعلى الرغم من تأكيد الجانب السوفيتي على وضع القضية العربية في منهاج مفاوضاتهم مع القيادة الأمريكية خلال قمة موسكو إلا ان ذلك لم يفلح في إقناع القيادة المصرية التي ظلت على اعتقاد بان السوفيت كانوا مستعدين لان يذهبوا بعيداً في سبيل الاحتفاظ بذلك الوفاق، وان كان الثمن على حساب علاقاتهم بمصر[١].

ومع ذلك فقد ذكر السادات في خطاب له في ١٥ أيار ١٩٧٢ لمناسبة مرور عام على ما وصفه بـ (حركة التصحيح) التي قام بها عام ١٩٧١، بان هدف (إسرائيل) هو: ((عزلنا عن الصديق الوحيد وهو الاتحاد السوفيتي الذي يتعامل معنا كصديق شريف))[٢].

وخلال الفترة من ٢٢-٣٠ أيار ١٩٧٢، عقد لقاء القمة الأمريكي – السوفيتي، الذي كان يمثل إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في علاقات البلدين، ولم يتضمن البيان الختامي لتلك القمة أي جديد بالنسبة للصراع العربي (الإسرائيلي)، باستثناء عبارة تشير إلى ضرورة تقليص توريد الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط[٣]. بينما يشير

---

(1) Foreign Relations of the United States 1969-1976, volume XIV, Soviet Union, October, 1971 May 1972, Document, (256);
محمد الأطرش، "الاتحاد السوفيتي والصراع العربي الإسرائيلي" مجلة المستقبل العربي (بيروت)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٢٢)، السنة الحادية عشر، نيسان ١٩٨٩، ص١٨١.

(٢) خطاب الرئيس أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية، أمام مجلس الشعب، حول أزمة الشرق الأوسط والعلاقات بالاتحاد السوفيتي"، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، ص٢٦٧.

(٣) فينو غرادوف، المصدر السابق، ص٦٢.

احد المصادر إلى ان القيادة السوفيتية عرضت قضية الشرق الأوسط في الاجتماع الاول من المؤتمر، وكان لها موقف مؤيد للجانب العربي، وكرر السوفيت مطالبتهم بانسحاب اسرائيل الشامل من كافة المناطق المحتلة، وقد استمرت المحادثات ثلاث ساعات متواصلة من التوتر، إلا ان ذلك الموقف السوفيتي قوبل برفض امريكي، اذ كان هناك اتفاق بين القيادة الامريكية والقيادة (الإسرائيلية) على عدم تقديم اي تنازلات فيما يتعلق بالضغط على (اسرائيل) [١].

وفي أعقاب انتهاء اجتماعات قمة موسكو[٢]، قام الفريق محمد صادق (وزير الحربية المصري)، بزيارة للاتحاد السوفيتي في ٨ حزيران ١٩٧٢، لمناقشة وصول إمدادات السلاح السوفيتي، كما ان القيادة المصرية حملته رسالة موجهة إلى القيادة السوفيتية تضمنت شكراً وتقديراً لموقف السوفيت في الضغط على (إسرائيل)، عبر فيها الرئيس المصري، عن خشيته من ان يترتب على تأخير موعد المعركة المرتقبة مع (إسرائيل)، ان تعزز الأخيرة من مراكزها في الأراضي المحتلة، وفي النهاية طالب بالمسارعة في توريد ما تضمنته اتفاقيات التسلح، التي تم الاتفاق عليها سابقاً، كما طالبهم بان يبعثوا له توضيحاً لمضمون البيان المشترك لقمة موسكو. وكان الرئيس المصري قد أرسل مع وزير حربيته رسالة إلى برجنيف، تضمنت بعض الأسئلة أوضح له فيها، ان سياسة مصر في المستقبل ستتوقف على أجوبته،

---

(١) اسحق رابين، مذكرات اسحق رابين، القسم الثاني، ط١، ترجمة: دار الجليل، (عمان، ١٩٩٣)، ص-ص٦٦-٦٩.

(٢) في ٢٦ أيار ١٩٧٢، وقع الطرفان الأمريكي والسوفيت معاهدة تحد من تطور ونشر الأنظمة الدفاعية، واتفقا على ابرام اتفاق مؤقت، أصبح معروفاً باسم (سالت ١) للحد من عدد منصات إطلاق الصواريخ النووية الهجومية، كما وقع الجانبان وثيقة عرفت باسم (اتفاقية المبادئ الأساسية) التي نصت على ان البلدين سينطلقان من التصميم المشترك على انه في (العصر النووي)، ليس هناك بديل لإدارة علاقتيهما على أساس التعايش السلمي، وانهما سيطوران علاقات طبيعية استناداً إلى مبادئ السيادة والمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والدفع المتبادل، وتعهدا بتجنب المواجهات التي يمكن ان تؤدي إلى حرب نووية. ينظر: أمين اسبر، السلام والتسلح النووي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، ١٩٩٥)، ص٧٠؛ العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، (تحرير)، ريتشارد هاس وميجان اوسوليفان، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص١٢٤.

أراد السادات من خلالها ان يعرف هل ان السوفيت عازمون على تقديم الأسلحة التي طالبت بها مصر، والتي وعد السوفيت مراراً بأنها في الطريق إلى مصر، ام لا[١].

غير ان وزير الحربية المصري عاد بعد ستة أيام ليبلغ الحكومة المصرية، بان السوفيت ليس لديهم الاستعداد للانتظام في توريد السلاح لمصر، وفقاً للمواعيد التي سبق الاتفاق عليها[٢].

لقد شكلت نتائج (قمة موسكو) عوامل ضغط على الرئيس السادات الذي عَدَّ الاتفاق الأمريكي – السوفيتي حول (استرخاء عسكري) في سياق الحرب الباردة، بمثابة تجميد للوضع القائم، واستمرار (إسرائيل) في احتلال الأراضي العربية، وعدم فرض أي تنازل عليها، يعني تواطؤاً سوفيتياً وتخلياً عن القضية العربية، لصالح علاقته الجديدة مع الولايات المتحدة، وانه من جانب أخر تأكيد على قدرة الولايات المتحدة على تمرير آرائها واستراتيجياتها، واظهار لحدود القدرة السوفيتية في إدارة الأزمات الدولية[٣]. وعندها بدأ السادات مقتنعاً بان لا جدوى من استمرار مصر في الارتباط بالسوفيت، ومن ثم أصبح البديل الوحيد أمام السادات آنذاك هو ان يتحول تجاه الولايات المتحدة، وبالفعل تم الإعلان في ٢ تموز ١٩٧٢ عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، وقد شكلت تلك الخطوة دليلاً قاطعاً على بداية حدوث تحول جذري في توجهات السياسة الخارجية المصرية[٤]. ولا شك في ان أول خطوة تتخذ في طريق التقارب المصري – الأمريكي، هي التخلص من النفوذ السوفيتي في مصر.

---

(١) صحيفة الجريدة، (الكويت)، العدد ٦١٢٢، ١٩٧٢/٨/١.

(٢) ممدوح منصور، التنافس الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط، ص٤٠٩.

(٣) حسن ابو طالب، عروبة مصر بين التاريخ والسياسة، مكتبة الأسرة، (القاهرة، ٢٠٠٤)، ص٨٨.

(٤) فريد مان، المصدر السابق، ص١١٩. وكان احد الباحثين قد أشار إلى ان السادات كان يعتقد ان الولايات المتحدة هي القوة الأكثر تأثيراً في العالم وان السوفيت يأتون في المرتبة الثانية من حيث الأهمية العالمية، وكان مؤمناً بإمكانية الدور الأمريكي في إيجاد حل لازمة الصراع العربي – (الإسرائيلي)

Kirk j. Beattie, Egypt During The Sadat Years, printed in (U. S. A, 2000). P.147.